دور الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة المياه بين العراق وتركيا بعد عام 2015

م.م.مصطفى رعد السراي

جامعة بغداد/ كلية التربية للعلوم الصرفة (ابن الهيثم)

mostafa.raad1201a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i57.715

ملخص :

بين البحث دور الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة المياه بين العراق وتركيا ولا سيما بعد عام 2015، المرحلة التي شهدت تغيرات جذرية في العلاقات بين الطرفين -خصوصا- العلاقات الاقتصادية، إذ أخذت شكلا تصاعديا، ونشط سلوك الدبلوماسية الاقتصادية إلا أن أثرها ما زال محدودا نتيجة مجموعة من التحديات -وخصوصا- في أزمة المياه توصل البحث إلى أهمية تعظيم دور الدبلوماسية الاقتصادية في بناء علاقات مستدامة تخدم مصالح الطرفين وتراعي حقوقهم وتسهم في حل القضايا الخلافية وأهمها أزمة المياه.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، أزمة المياه، العلاقات العر اقية-التركية.

The Role of Economic Diplomacy in the Water Crisis between Iraq and Turkey after2015

Asst .Lect .Mustafa Raad Al-Sarai

University of Baghdad / College of Education for Pure Sciences (Ibn Al-Haytham)

mostafa.raad1201a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

This study examines the role of economic diplomacy in the water crisis between Iraq and Turkey ,particularly in the period following—2015 a phase marked by profound changes in bilateral relations ,especially economic ties ,which assumed an increasingly upward trajectory .During this period ,economic diplomacy became more active ;however ،its impact has

remained limited due to a set of challenges ,most notably those related to the water crisis .The study concludes that there is a pressing need to enhance the role of economic diplomacy in building sustainable relations that serve the interests of both parties ،respect their rights ,and contribute to resolving contentious issues ،foremost among them the water crisis.

KEYWORDS :Economic diplomacy ,water crisis ,Iraqi–Turkish relations.

المقدِّمة:

عدّت الدبلوماسية الاقتصادية واحدة من أهم الأدوات الحديثة التي تستخدمها الدول والمنظمات الإقليمية لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، وباتت وسيلة إستراتيجية لتحقيق أهداف عدّة، مثل زيادة النفوذ السياسي، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتشكل أزمة المياه بين العراق وتركيا أحد أهم التحديات الجيوسياسية، حيث تتصاعد حدة الأزمة منذ عام ٢٠١٥ بسبب مجموعة من العوامل المترابطة، منها المشاريع المائية التركية الكبرى على نهري دجلة والفرات، والتغيرات المناخية الإقليمية، وسوء إدارة الموارد المائية في العراق، في هذا السياق، ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كإحدى أهم الأدوات التي يحاول العراق اعتمادها للتعامل مع هذه الأزمة.

أصبحت أزمة المياه في العراق، أزمة أمن قومي عراقي تهدد الأمن الغذائي والإنساني للمواطنين، مما يستلزم اهتمام واسع النطاق على المستوى العلمي والعملي، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في محاولات تأطير الحلول لهذه الأزمة عن طريق مجموعة عوامل ويعد العامل الاقتصادي في مقدمتها. تتميز العلاقات العراقية – التركية الاقتصادية بقوتها حيث تؤثر على الطرفين، إلا أن الأهمية الاقتصادية لم تسهم بشكل كبير في حل الإشكاليات والقضايا الشائكة ومنها أزمة المياه، ومن هنا يظهر سؤال البحث الأساسي (ما دور الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة المياه بين العراق وتركيا؟)

فرضية البحث:

أفقد الطابع الأحادي للعلاقة الاقتصادية، العامل الاقتصادي قدرته على أن يكون أداة لحل الأزمات بين البلدين، إذ تركز المنفعة على الجانب التركي بشكل أكبر، لغياب مفهوم الشراكة التعاونية المتكافئة، التي تخلق حالة من المصلحة تراعي الطرفين وتسهم في الاستقرار الذي بدوره يؤدي إلى حل الإشكاليات وأهمها أزمة المياه، فالدبلوماسية الاقتصادية ممكن أن تكون العامل الذي يوازن هذه الحالة عن طريق مجموعة الأدوات التي تمتلكها والتي تجمع بين البعد السياسي والاقتصادي.

المحور الاول

الدبلوماسية الاقتصادية وأزمة المياه: أطار مفاهيمي

الدبلوماسية الاقتصادية باتت تمثل وسيلة إستراتيجية لتحقيق أهداف عدّة تتراوح بين زيادة النفوذ السياسي دعم التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وفي ذات الوقت تستخدم الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية ولاسيما تلك النزاعات المركبة أو الأزمات طويلة الأمد والمتداخلة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وأهمها أزمة المياه.

م تعد الدبلوماسية حبيسة الإطار التقليدي الذي حصرها في نطاق الاتصالات وجمع المعلومات، بل اتسعت أدوارها لتصبح أداة محورية في صياغة الخيارات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أضحت تهدف إلى إقامة علاقات دولية تستند إلى مرجعية جديدة تحدد الأولويات والأهداف بما يضمن تحقيق المصالح المتبادلة، ويظهر مبدأ المساواة، ويدفع بعجلة النمو والتطور، ويتم ذلك عن طريق منهجية متوازنة لا تعتمد على القوة السياسية والعسكرية فقط، بل تجعل من الاعتبارات الاقتصادية دعامة أساسية لها، وفي هذا الاتجاه ظهرت ثلاثة اتجاهات تناولت الدبلوماسية الاقتصادية في التعريف والتحليل، وهذه الاتجاهات هي: [١]

الاتجاه الأوّل: نظر إلى الدبلوماسية بشكل عام دون تفكيكها فأي تفكيك لهذا المفهوم قد لا يفضي بأي جديد إلى الموضوع.

الاتجاه الثاني: أدرك أهمية العامل الاقتصادي في العمل الدبلوماسي، إلا أنه لم يميزه بأي خصوصية وتعامل معه كممارسة دبلوماسية استناد للمعطيات المتعارف عليها، وبناء على الظروف المكانية والزمانية وطبيعة الأطراف.

الاتجاه الثالث: ينظر هذا الاتجاه إلى العامل الاقتصادي على أنه العامل المحدد للعلاقات بين الدول والجماعات، وعلى أساس ذلك تمت صياغة مجموعة من التعاريف والأطر النظرية التي تميز ذلك عن غيره من الأشكال والممارسات الدبلوماسية.

تطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بشكل كبير في العقود الأخيرة وعُرفت بعدّة تعريفات؛ وفقاً لـ Bayne وWoolcock، بأنها «استخدام الأدوات الاقتصادية في العلاقات الدولية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، مع التركيز على تعزيز المصالح الوطنية من خلال

---

(١) الطاهر القور، مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، المجلة الدولية للبحوث الاقتصادية والإدارية والقانونية (IREMLR)، ٢٠١٧، للمزيد ينظر الرابط الاتي https://revues.imist.ma/index.php/IREMLR/issue/view/719، وقت الزيارة 2025/6/6.

التفاوض والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف [١]". ويعرفها (KATEB Alexandre)، وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل اقتصادية، والمفاوضات التجارة العالمية، وتدابير لتوسع الشركات الوطنية في العالم، أو على العكس بجذب الاستثمارات الأجنبية على أرض الوطن [٢]

وهناك مَنْ يرى أنّها «تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في العامل السياسي»[٣]، أي استخدام الوحدات الدولية لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، و هذا التعريف يحتكر الدبلوماسية الاقتصادية في الأدوات الاقتصادية، وتشمل الدبلوماسية الاقتصادية الاتصال مع المؤسسات الاقتصادية الدولية لغرض الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدولة المعنية وتطويرها للقيام بإجراء مفاوضات لحل النزاعات الاقتصادية أو النزاعات الثنائية ما بين الدول وانعقاد الاتفاقيات مع الأطراف الدولية موظف الأدوات الاقتصادية للجانب السياسي والعكس.

لعل أقرب تعريف يغطي موضوع البحث هو الذي قدمه كل من (جيوف. ر. بيرج والآن جيمس) إذ يؤكدان على أن الدبلوماسية الاقتصادية التي تتعلق بالمسائل السياسية وتوظف الموارد الاقتصادية سواء كالعقوبات أم المكافآت لغرض لتحقيق أغراض ولاسيما في السياسة الخارجية وهذا ما يسمى في بعض الأحيان تسخير الاقتصاد للسياسة وهو أي عمل سياسي يستخدم أدوات اقتصادية بغية تحقيق سلوك مطاوع من طرف فاعل مستهدف والأدوات الاقتصادية المتوخاة يمكن تقسيمها إلى عقوبات إيجابية أو سلبية أو الإثنين معا، وهذا التعريف يشير إلى الطبيعة الثنائية للدبلوماسية الاقتصادية كما أنه يجعل اقتصاد البلد في خدمة أغراضه السياسية هذا النمط من التعاريف يعطي مساحة واسعة لموضوع الدبلوماسية الاقتصادية ويوفر آليات عدّة لتحقيق أغراض السياسة الخارجية للدول [٤].

من هنا يمكن القول: إنّ الدبلوماسية الاقتصادية تشتمل على القضايا الاقتصادية

---

(١) وسام كلاكش، الدبلوماسية الاقتصادية في زمة العولمة، (الدار العربية للعلوم ناشرون، ط٢، بيروت، ٢٠٢١)، ص ٣٢ وما بعدها.

(2) Revel ,C ,.Diplomatic économique multilatérale en Influence, (revue geoeconomie edition Choiseul 2010/2011 ,hiver ,(n56.

(٣) علي حسين الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات، (دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٩)، ص ٢٩.

(4) (1)O. M. Heijmans, Conseptualizing Economic Diplomacy, The crossrods of international relatives economics, (LPE and Diplomatic stuales, the Hague journal of Diplomacy, 2011,) p. 16.

جميعها بين الفواعل الدولية، مثل المبادرات والاتفاقيات التجارية والمساعدات الاقتصادية والبحث عن أسواق جديدة للمنتوج الوطني وبصفة فاعلية هي استغلال كل ما تتيح الدبلوماسية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية خدمة لاقتصاد البلد وخدمة لأغراض سياسية واستخدام ما أتيحت من إمكانات وقدرات اقتصادية للبلد سواء بشكل تعاوني أم استخدامها كعقوبات تطوعية لأهداف الدولة الإستراتيجية، وهذا ما يجعل الدبلوماسية الاقتصادية الأداة الأكثر فاعلية في الأزمات بين الدول، لما تمتلكه من إمكانات عدّة تستطيع الدول المناورة بها لتحقيق أهدافها، و تحاول الدبلوماسية الاقتصادية تحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية وتُظهر أهميتها ويمكن إيجاز بعض الأهداف التي تعزز أهمية الدبلوماسية في العلاقات الدولية التي تحاول تحقيقها في الجوانب الإستراتيجية والسياسية[١]:

- استخدام النفوذ السياسي والعلاقات السياسية لتعزيز والتأثير في التجارة الدولية، والاستثمار لتحسين الأسواق وتقليل تكاليف المخاطر في الصفقات عبر الحدود.
- استخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة المنافع المتبادلة للتعاون والعلاقات المستقرة سياسيا وكذلك زيادة الأمن الاقتصادي وذلك عن طريق التركيز على السياسات الهيكلية واتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية، وتعزيز المناخ السياسي السليم لتحقيق الأهداف عن طريق مفاوضات عدّة الأطراف وهذا في المنظمات فوق الوطنية كمنظمة التجارة العالمية والتعاون الاقتصادي والتنمية.

تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، الأمر الذي يعطيها أهمية كبيرة في مجالات الاستعمال على الصعيد الدولي والإقليمي فهي تقوم بعملية تأثير وتأثر ليس على صعيد الدولة الداخلي فقط إنما على الصعيد الخارجي أيضا

تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، الأمر الذي يعطيها أهمية كبيرة في مجالات الاستعمال على الصعيد الدولي والإقليمي فهي تقوم بعملية تأثير وتأثر ليس على صعيد الدولة الداخلي فقط إنما على الصعيد الخارجي أيضا على المستويين الإقليمي والدولي الأمر الذي يدفع الدبلوماسية الاقتصادية إلى تحقيق أهداف إستراتيجية مهمة على الصعيد الإقليمي والعالمي وذلك من طريق[٢]:

(1) (2)A. Cegodajevs, and G. Pelnens, Economic Diplomacy in Theory and Practice,(Economic Diplomacy of The Beltic States, Lativian institute of Internation Affairs, Ebert Stiftiung, 2014), p. 8.

(٢) بسام جوني، الدبلوماسية الاقتصادية،(بحث مقدم الى وزارة الصناعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٧)، ص٥.

١- الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني لكل دولة ومحيطها القريب والبعيد.
٢- تأمين الأسواق الإقليمية والعالمية للصادرات.
٣- تعزيز تجارة الدولة الخارجية.
٤- زيادة معدلات وحجم التبادلات التجارية وتنمية الصادرات.
٥- الترويج للمصالح الاقتصادية وتمكين أعمال وشركات الدولة في الأسواق الخارجية.
٦- جذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا، وتشجيع السياحة، وتعزيز النمو الاقتصادي ودعم جهود التنمية الاقتصادية.
٧- بناء علاقات اقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الدولية وبناء التحالفات الاقتصادية، ومعالجة الصراعات الاقتصادية.

تشكل مسألة المياه واحدة من القضايا المعقدة والمركبة في العلاقات العراقية – التركية، التي تحولت فيما بعد إلى أزمة في مسيرة العلاقات الثنائية بين الطرفين، تتداخل في هذه الأزمة الأبعاد القانونية، والسياسية، والإدارية، بشكل مركب وهنا يكمن التعقيد، عن طريق النظر إلى مصالح كل دولة في مسألة المياه، فضلا عن الاختلاف بين النظرة التركية والعراقية لقضية المياه، تفاقم الأمر بشكل كبير جدا بعد عام ٢٠١٥، نتيجة السياسات المائية التي اتبعتها تركيا ضمن مشروع الغاب الكبير.

قامت تركيا ببناء مجموعة من السدود على نهري دجلة والفرات بلغ مجموعها ضمن مشروع الكاب الكبير (GAP) اثني عشر سدا، عدا السدود الصغيرة على روافد النهرين، فضلا عن السدود التي أقامتها سوريا، الأمر الذي أدى إلى الأضرار بالعراق وشعبه ضررا بليغا

من المعلوم أن نهري دجلة والفرات ينبعان من الأراضي التركية ويمران في سوريا ثم يصبان بالعراق، وبسبب ذلك برزت إشكالية (دولة المنبع)، وترى تركيا أنها تمتلك السيادة المطلقة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها على عدّها دولة المنبع، ووفقا لهذه الرؤية تقوم تركيا بالتصرف المطلق في المياه من دون مراعاة لحقوق ومصالح الدولة المشتركة معها (العراق، وسوريا)، في المقابل يستند العراق على رؤية الممارسة القانونية الدولية، التي تؤكد على أن النهر المشترك الذي يمر عبر أكثر من دولة هو ملك جماعي لهذه الدول، ولا يحق لأية دولة أن تقوم بأي عمل من شأنه حرمان الدول الأخرى التي تتشارك معها من المنافع والحقوق المشروعة لها، وليس من المقبول أن تقوم أي دولة منفردة بممارسة أعمال تحرم الآخرين من حقوقهم من دون اتفاق مسبق [١]

(١) علي إبراهيم، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، (دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧)، ص ١٢٧.

إن تركيا لا تعترف بهذه النصوص وتعدها غير متطابقة مع ما ينطبق عليه وصف الأنهار التي تشترك بها مع العراق، إذ إن نهري دجلة والفرات لا تنطبق عليهم صفة نهرين دوليين بحيث تنطبق عليهم قواعد القانون الدولي، وإنما تنطبق عليهم صفة (المياه العابرة للحدود)، ولم يتطور التنظيم القانوني لحسم هذه القضية حتى الوقت الحاضر، إذ لم يبرم اتفاق دولي متكامل يلزم دولة المنبع بعدم الإضرار بدول المجرى والمصب، فحتى معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا لعام ١٩٤٦، تضمنت في البروتوكول رقم (١) الملحق أحكام تتعلق بتنظيم الانتفاع بمياه دجلة والفرات وتنظيم جريانهما، ولم تتجاوز أحكاما تتعلق باستخدام المياه، لم تكن المشكلة القانونية فقط ما يؤزم العلاقة المائية، وإنما المشاريع المائية التركية، قامت تركيا ببناء مجموعة من السدود على نهري دجلة والفرات بلغ مجموعها ضمن مشروع الكاب الكبير (GAP) اثني عشر سدا، عدا السدود الصغيرة على روافد النهرين، فضلا عن السدود التي أقامتها سوريا، الأمر الذي أدى إلى الأضرار بالعراق وشعبه ضررا بليغا، حيث بلغت كمية المياه الواردة للعراق عام ٢٠١٥ بحدود (٤٣،٩٢) مليار متر مكعب وهو يمثل ٥٥ ٪ من الإيراد الطبيعي لتلك الأنهار، ولا يغطي الاحتياج المائي المطلوب للعراق والبالغ في ذلك العام (٧٦،٩٥٢) مليار متر مكعب، فضلا عن ازدياد تركيز الملوحة في مياه النهرين نتيجة استخدامهما لأغراض البزل في كل من سوريا وتركيا[١].

بلغت المشاريع التركية المقامة على نهر الفرات (٨) مشاريع للري، وإنتاج الطاقة الكهربائية، ضمن مشروع ال (GAP) وما قبله، بسعة خزن تتجاوز (٩٠) مليار م٣، فضلاً عن مشروع اليسو الذي يعد من أخطر المشاريع التركية على العراق، لكونه من المشاريع الضخمة، إذ سيعمل على تخفيض منسوب النهر من (٢٠) مليار م٣ إلى (٩) مليار م٣، بسعة خزن (١١،٤٠) مليار م٣،[٢].

تسعى تركيا عن طريق المشاريع المائية تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، المبنية على الاحتياجات الفعلية للمياه في العراق، إذ يؤدي الجانب الاقتصادي دوراً كبيراً في التوجهات المائية التركية تجاه العراق، و تحاول تركيا عن طريق ذلك تحقيق غايات كمبدأ (برميل ماء مقابل برميل نفط)، أي بمعنى أن تتحول تركيا إلى ما يسمى (دولة مائية) وذلك لتحقيق

(١) محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٨)، ص ١١٨.

(٢) حسن عادل، ازمة المياه في العراق: رؤية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١)، ص ٥ – ٦.

مجموعة من الأغراض منها [١]:

أ- تحويل تركيا إلى دولة مائية يرادف أهمية الدولة النفطية في القراءات الإستراتيجية والاقتصادية المعاصرة.

ب- استخدام المياه وسيلة لتأكيد الموقع القيادي لتركيا في المنطقة، ولاسيما الشركات النفطية التي بدأت بالاستثمار في معظم الحقول النفطية الأمر الذي يمحنها فرصاً مضاعفة لاستخدام موارد جديدة يمكن أن تتعادل في أهميتها مع الأهمية السياسية والاقتصادية للنفط.

شهدت المدة التي أعقبت عام ٢٠١٥ تصاعد حاد في أزمة المياه بين العراق وتركيا، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدّة عوامل متداخلة منها:

أدت الأحداث ما بعد 2003، الى تحويل العراق لسوق استهلاكية كبيرة، مع صعود تركيا الاقتصادي لتصبح قوة إقليمية فاعلة، سعى العراق إلى توظيف هذا العامل لتحقيق وفرة اقتصادية من خلال الانفتاح على الاقتصاد التركي المتنامي

١- تزامن هذا العام مع بدء تركيا بملء خزان سد إليسو، أدى هذا الإجراء إلى انخفاض كبير في مناسيب مياه نهر دجلة الواردة إلى العراق، مما أثر بشكل مباشر على الزراعة ومياه الشرب والبيئة، ولاسيما المحافظات الجنوبية.

٢- تزامنت هذه المدة مع سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي على مناطق واسعة في شمال وغرب العراق، بما في ذلك سيطرته على منشآت مائية حيوية مثل سد الموصل، هذا الوضع الأمني المتردي أضعف قدرة الدولة العراقية على إدارة مواردها المائية بشكل فعال، كما أدى إلى تراجع الاهتمام الحكومي بقضية المياه الخارجية لمصلحة أولويات مكافحة الإرهاب.

٣- تفاقمت حدة الأزمة بفعل التغيرات المناخية المتسارعة، والتي تمثلت في ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وزيادة تواتر موجات الجفاف، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض الإيرادات المائية الطبيعية لنهري دجلة والفرات.

(١) علي فارس حميد، شحة المياه في العراق: حسابات غير منطقية وضغوطات مركبة، قبل ان يدركنا الظمأ: ازمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الأرض، اعداد وتحرير علي عبدالهادي المعموري، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣،) ص ١٨ – ١٩.

المحور الثاني

دور الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة المياه

قد تعد أزمة المياه ذات أبعاد سياسية، أو فنية، أو قانونية، إلا أنها في الوقت ذاته تتضمن أبعادا اقتصادية في طياتها من خلال الآثار الناجمة عن هذه الأزمة، أو الأهداف التي ترغب بتحقيقها وحجم المكاسب المتحصلة منها، لذا؛ يمكن القول: إنّ أزمة المياه، مركبة بأبعاد (قانونية – سياسية – اقتصادية)، وفي هذا الإطار تدخل الدبلوماسية الاقتصادية كواحدة من أبرز الأدوات الحديثة التي تستخدمها الدول لتعزيز مصالحها، إذ باتت تمثل وسيلة إستراتيجية لتحقيق أهداف عدّة، مثل زيادة النفوذ السياسي، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار بين الدول، وهذا يتعمد على كمية آليات الدبلوماسية الاقتصادية التي تمتلكها الدول، مثلا التبادل التجاري، الفرص الاستثمارية، والتعاون المشترك، والمفاوضات، والامتيازات المالية والاقتصادية، والاتفاقيات التجارية والاقتصادية.

أدت الأحداث ما بعد ٢٠٠٣، الى تحويل العراق لسوق استهلاكية كبيرة، مع صعود تركيا الاقتصادي لتصبح قوة إقليمية فاعلة، سعى العراق إلى توظيف هذا العامل لتحقيق وفرة اقتصادية من خلال الانفتاح على الاقتصاد التركي المتنامي وليعالج خللا مزدوجا: سد النقص الناجم عن الحصار ما قبل ٢٠٠٣، ومواكبة انفتاح السوق العالمي وتطور السلع، وعلى الجانب الآخر، يشكل الملف الاقتصادي ركيزة أساسية في السياسة التركية تجاه العراق، الذي يمثل شريك تجاري محوري لتركيا عبر عدة قنوات، أهمها، التجارة البرية، وتصدير الغاز الطبيعي، والاستثمارات التركية المباشرة، ونشاط شركات البناء والإنشاءات التركية في العراق، كما ظهر دور العراق، -وتحديدا- إقليم كردستان، كضامن مهم لأمن الطاقة التركي.[١].

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، تحرص تركيا على الحفاظ على علاقات اقتصادية جيدة مع العراق، وذلك رغم وجود ملفات خلافية عالقة بين البلدين وتدرك أنقرة أن المرحلة الحالية، ولاسيما بعد تراجع التهديد الأمني الذي مثله تنظيم «داعش»، تتيح فرصا واسعة لشركاتها في مجالات إعادة الإعمار والاستثمار، إلى جانب الطلب المتزايد في المناطق المحررة على مختلف السلع والخدمات، وهذا ترجم إلى مجموعة من الخطوات التي تعكس فعالية الدبلوماسية الاقتصادية بين الطرفين عن طريق:

(١) عباس حسن البياتي، متغيرات العلاقات العراقية الإقليمية ودولية، (دار الرواق للنشر والتوزيع، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، الجزء الأول، بغداد، ٢٠٢٢)، ص ٢٥٠ وما بعدها.

١- **الاستثمارات والشركات العاملة:** يعد قطاع الاستثمار من أهم القطاعات الاقتصادية التي تستخدمه تركيا في الممارسات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها ويشكل ركنا أساسيا من أركان الدبلوماسية الاقتصادية التركية، لاسيما بعد التطور الاقتصادي لتركيا والتي تحاول عن طريقه تعزيز الوجود التركي بشكل كبير، لذا؛ فمنذ تشكيل المجلس الاقتصادي التركي – العراقي عام ٢٠٠٨، شهدت الاستثمارات التركية في العراق ارتفاعا ملحوظا وكبيرا في مجموعة من القطاعات أهمها قطاع النفط، والبناء والبنى التحتية، فضلا عن قطاع المياه والطاقة مؤخرا، وسمح إعلان العراق النصر على تنظيم داعش الإرهابي للشركات التركية لتواجد بشكل قوي في عملية إعادة الإعمار التي انطلقت في المحافظات المحررة، فضلا عن ذلك عقدت حكومة إقليم كردستان اتفاقيات مع شركات نفط كبرى مثل: أكسون موبيل، وشيفرون، وتوتال، ومع الشركة الإنكليزية –التركية جبل للطاقة. وفي هذا الإطار أعلن القنصل التركي في أربيل (أرمان توبتشو) أن الشركات التركية تولت في العراق مشاريع بقيمة ٣٣٥ مليار دولار، حتى عام ٢٠٢٥، في جميع أنحاء العراق [١]، من جانبه أكد وزير الخارجية العراقي (فؤاد حسين) خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره التركي في بغداد إن عدد الشركات التركية العاملة في العراق بلغت ٨٥٠ شركة لغاية عام ٢٠٢٣[٢]، في المقابل نرى أن الاستثمار العراقي في تركيا ولاسيما في قطاع العقارات مرتفع جداً، إذ احتل العراق المرتبة الأولى منذ عام ٢٠١٥ –

(١) شركات تركية تتولى مشاريع بقيمة ٣٥ مليار دولار في العراق، وكالة الاناضول التركية، ٢٠٢٥/٥/٢٨، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://www.aa.com.tr/ar/%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9/%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%aa%d9%88%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%a7%35--d8%b1%d9%8a%d8%b9-%d8%a8%d9%82%d9%8a%d9%85%d8%a9%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a-7%d8%b1-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82/3581707#، وقت الزيارة ٢٠٢٥/٦/١.

(٢) وزير الخارجية يعلن عدد الشركات التركية العاملة بالعراق، وكالة بغداد اليوم الإخبارية، بغداد، ٢٠٢٣/٨/٢٢، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://baghdadtoday.news/229363-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%.html، وقت الزيارة ٢٠٢٥/١/٢٠.

٢٠٢٠، ليكون في المرتبة الرابعة ٢٠٢٤[١]، وعلى أساس ذلك يمكن القول: إن قطاع الاستثمار والشركات يؤدي دوراً مهماً في العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا، وذلك نتيجة جهود دبلوماسية اقتصادية مكثفة يبذلها الطرفان ضمن مستويات فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الرسمية (الوزارات الحكومية المتخصصة والشركات الحكومية) وغير الرسمية (رجال الأعمال، والشركات الخاصة، والأفراد).

٢- **العلاقات التجارية:** شهد حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع بنسبة ٣٧٪ تقريباً منذ عام ٢٠١٢، وتشير التوقعات إلى تجاوز هذا الحجم حاجز العشرة مليارات دولار، مما يمثل نحو ١٠٪ من إجمالي التبادل التجاري الخارجي لتركيا، وهو ما أكّده السفير التركي السابق في بغداد (فاتح يلدز) بإعلانه أن حجم التبادل التجاري قد ارتفع إلى ٢٠,٦٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يُظهر الأهمية التي تعلقها تركيا على تعزيز هذا التعاون الاقتصادي إلى مستويات أعلى[٢] وتظهر البيانات الرسمية لهيئة الإحصاء ووزارة التجارة التركيتين قوة هذه العلاقة، إذ حل العراق في المرتبة الرابعة عالميا والأولى عربيا بين أكبر مستوردي البضائع التركية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٢، واحتلت تركيا المرتبة الثالثة عالميا كأكبر مستورد للمنتجات العراقية وفقا للتقرير النصفي لوزارة التجارة التركية، وبلغ إجمالي التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٢١ مليار دولار في عام ٢٠٢١، إذ تؤكد بيانات شهر مارس/ آذار ٢٠٢٢ هذا الاتجاه، حيث تجاوز حجم الصادرات التركية إلى العراق ٣,١١ مليارات دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام نفسه، وبلغت حجم الصادرات العراقية إلى تركيا في ذات المدة ما يقارب (٥٣) مليون دولار[٣]، وبلغ

شهد حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع بنسبة 37% تقريباً منذ عام 2012، وتشير التوقعات إلى تجاوز هذا الحجم حاجز العشرة مليارات دولار

(١) عدد مبيعات المساكن للأجانب حسب الجنسية، المعهد الاحصائي التركي، تقرير ٢٠٢٤، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://data.tuik.gov.tr/Kategori/GetKategori?p=insaat-ve-konut-116&dil=1.

(٢) ارتفاع التبادل التجاري بين تركيا والعراق متجاوزا ٢٠ مليار دولار، (قناة الجزيرة الإخبارية، ٢٠٢١/٨/٢)، للمزيد ينظر الرابط الاتي ارتفاع التبادل التجاري بين تركيا والعراق متجاوزا ٢٠ مليار دولار | اقتصاد | الجزيرة نت، وقت الزيارة ٢٠٢٥/١/٥.

(٣) زيد اسليم، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا.. ما مدى تقدمها،)موقع أوراق تركيا، ٢٠٢٢/١١/٢٨،(للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://evrak.co/post/454/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%، وقت الزيارة ٢٠٢٥/١/٢٣.

حجم التبادل التجاري بين الطرفين لعام ٢٠٢٤، بما يقارب (١٤ مليار دولار) ماعدا النفط ومشتقاته، في حين تطمح تركيا الى رفع التبادل التجاري الى ما يقارب (٥٠ مليار دولار) في السنوات العشر القادمة لتكون تركيا هي المؤثر الأكبر في السوق العراقية.

٣- **السياحة:** يشكل السياح العراقيون رافدا مهما للسياحة في تركيا، ففي عام ٢٠١٤، قدر عدد السياح العراقيين الذين زاروا تركيا بحوالي ٨٥٧ ألف سائح، كما أعلنت السفارة التركية في بغداد في ٥ تموز/ يوليو ٢٠٢٢ عن منحها ما يقارب ٧٠٠٠ تأشيرة سفر للعراقيين، مما ينبئ باستمرار تدفقهم، وتبرز الأهمية الاقتصادية لهذه السياحة في الإنفاق المرتفع للسياح العراقيين، الذي يقدر حسب التصنيفات العالمية بما بين ٧٠٠ إلى ١٢٠٠ دولار للفرد، يعد هذا التدفق النقدي بالعملة الصعبة مصدرا ممتازا للدخل للاقتصاد التركي، ولاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها، والتي تمثلت أخيرا في الانخفاض الحاد لقيمة الليرة التركية مقابل الدولار، من جانب آخر أعلنت وزارة الثقافة والسياحة التركية أن العراق احتل المرتبة الأولى في لائحة البلدان العربية في عدد الزائرين إلى تركيا في العام الماضي ٢٠٢٤، إذ بلغ عدد الزوار إلى تركيا ٩٦٨ ألفا و ٨٣٤سائحا [(١)].

عن طريق ذلك يتضح أنّ حجم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين يعاني من خلل واضح في عدم التكافؤ، أي يمكن عدها علاقات أحادية الجانب المستفيد الأكبر منها تركيا، لذا؛ فإن أزمة المياه تعد من أهم الأزمات التي ممكنا أن تعمل عليها الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق مصالح الدولة، إذ يدخل متغير المياه كمتغير أساسي في الأنشطة والفعاليات والعلاقات جميعها بين العراق وتركيا، ويحمل هذا الملف أبعادا سياسية واقتصادية لكلا الطرفين، ونتيجة لذلك تظهر الدبلوماسية الاقتصادية في ثلاثة مستويات رئيسة:

١- **الدبلوماسية الاقتصادية العقابية:** ضمن هذا المستوى تقوم الدولة باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي تهدف عن طريقها الضغط على الدولة الأخرى، من أجل تحقيق مصلحة محددة، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو حتى أمنية، أو من أجل تغير سلوك هذه الدولة في التعامل؛ هناك الأدوات التي يمكن استخدامها في الدبلوماسية الاقتصادية بغية الضغط على الجانب التركي من أجل تغير السياسة المائية مع العراق، ومن هذه الأدوات:

أ- **إجراءات كمركية:** ترتبط تركيا مع العراق بأربعة معابر حدودية رسمية، يعد معبر

(١) العراق يحتل المرتبة الاولى في السياحة العربية الى تركيا، (موقع شفق نيوز، ٢٠٢٥/٢/٢٥)، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://url-shortener.me/4A5S، وقت الزيارة ٢٠٢٥/٢/٢٨.

إبراهيم الخليل أهمها من حيث الحجم والأثر، تشكل هذه المعابر مجتمعة القنوات الرئيسة التي يتم عبرها التبادل التجاري الذي ارتفع بشكل ملحوظ بين البلدين على مستوى الصادرات والاستيرادات، إذ يشير الميزان التجاري العراقي في السنوات الأخيرة إلى الارتفاع بالنسبة لتركيا، وفقا لبيانات وزارة التخطيط العراقية بلغت نسبة الاستيرادات من تركيا للعام ٢٠٢٣، نحو (٣٤٣،٠٩١،٨٨٩ دولارا) في حين بلغت الصادرات العراقية (١٨،٤٠٠ دولار) ما يشكل سالبا في الميزان التجاري لمصلحة تركيا بما يقارب (-٣٤٣،٠٧٣،٤٨٩ دولار)[1] لذا يمكن للعراق أن يفرض رسوم كجمركية كبير جداً تصعب عملية تدفق البضائع التركية للعراق والامر الذي سيكون أثره سلبي على تركيا.

ب- أساليب الحماية الداخلية: تتمثل في اتخاذ إجراءات حمائية، مثل تقييد دخول بعض السلع التركية إلى السوق العراقي، بهدف الحد من ظاهرة الإغراق التجاري والحفاظ على المنافسة العادلة.

ج- تنويع مصادر الاستيراد: يأتي هذا الأسلوب عن طريق العمل على تنويع مصادر الواردات العراقية، لتقليل الاعتماد شبه الأحادي على البضائع التركية، مما يعزز أمن العراق التجاري ويوفر بدائل متنوعة للمستهلك.

د- تشديد الإطار التنظيمي: وذلك بفرض ضرائب ورسوم أكثر تحديدا، وتطبيق قوانين رقابية وحازمة على الشركات التركية العاملة في العراق، لضمان عملها ضمن الأطر القانونية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

تحتاج هذه الإجراءات إلى قرارات تنظيمية وقوانين تنظم عمليات الحماية الاقتصادية، في الوقت ذاته فإن تطبيق هكذا إجراءات بشكل مفاجئ وسريع من دون تهيئة أرضية مناسبة سيكون له آثار سلبية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن هذه الآثار:

- تعتمد السلة الغذائية للمواطنين بشكل كبير على المنتجات الغذائية التركية -خصوصا- المنتجات الأساسية، لذا؛ فرض هذه السياسات ممكن أن يؤدي إلى تضخم كبير في أسعار السلع، وما يشكل مردود سلبي على تلبية احتياج المواطنين.
- تعتمد الأسواق العراقية في قطاعي الملابس والأدوات المنزلية بشكل كبير على المنتجات التركية، وتطبيق مثل هكذا سياسات يخل بعملية استقرار الأسواق العراقية.

(١) تقرير استيرادات ٢٠٢٣، هيأه الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، (مديرية إحصاءات التجارة، وزارة التخطيط العراقية، بغداد، اب ٢٠٢٤)، ص ١٥.

- قد توفر عملية استخدام هذه الإجراءات الفرصة لتركيا باستخدام ورقة المياه بشكل كبير جدا، وربما يصل الأمر إلى محاولات قطع المياه لفترات طويلة مما يولد كارثة في الداخل العراقي.

٢- **الدبلوماسية الاقتصادية الإغرائية:** يقوم هذا المستوى على افتراض أن العلاقات الاقتصادية القوية تؤدي إلى تعاون في المشتركات وحل الخلافات وبناء علاقات جيدة، لذا؛ تقوم الدولة بتقديم مجموعة من الحوافز الاقتصادية لطرف الآخر من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، تحاول الدولة (أ) تقديم مغريات اقتصادية كبيرة لدولة (ب) ومن هذه الإجراءات؛ ممكن أن تكون المساعدات الاقتصادية، تشجيع الاستثمارات المباشرة، وكذلك الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التفضيلية، والدعم بنقل التقنيات التكنولوجية والمعرفية المتطورة [١].

وشهدت العلاقات العراقية – التركية حركة كبيرة جدا في نشاط الدبلوماسية الاقتصادية، ولا سيما بعد العام ٢٠١٧، فقدمت تركيا قرضا بلغ ٥ مليارات دولار من أجل عملية إعادة الإعمار في مؤتمر الكويت الدولي المنعقد في ٢٠١٨، في ذات الاتجاه قدم العراق إلى تركيا في أعقاب أحداث الزلزال التي عصفت فيها ٢٠٢٣، مجموعة من المساعدات العينة والخدمات الطبية والإسعافية عن طريق الهلال الأحمر العراقي والحكومة والأطراف المجتمعية، وما بعد عام ٢٠٢٢، شهد نشاط الدبلوماسية الاقتصادية ارتفاعا سريعا، وانعكس ذلك، خلال زيارة الرئيس التركي (رجب طيب أوردغان) إلى العراق ٢٠٢٤، وفي هذه الزيارة تم توقيع ٢٦ مذكرة تفاهم تحت خمسة عناوين رئيسة، طريق التنمية، والتعاون في مجال الطاقة، وإدارة المياه، ومكافحة الإرهاب، والتنمية الاقتصادية، وفي عام ٢٠٢٥، أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي، تم عقد اجتماع مجلس التعاون الإستراتيجي، وفي أعقاب الاجتماع تم توقيع ١١ اتفاقية جديدة في مجالات مختلفة، مثل الطاقة، المياه، الأمن، والنقل، والاقتصاد، والثقافة، والصناعات الدفاعية، والعودة الطوعية للمهاجرين، والتعاون القضائي، وفتح جامعات تركية في بغداد والبصرة، والتعاون في إدارة الكوارث، لذا؛ يمكن القول: إن هذه الاتفاقيات تهدف إلى التطبيق على أرض الواقع وكذلك ضمان التعاون المؤسسي طويل الأمد بين الطرفين[٢].

(١) مصطفى المنشاوي، الدبلوماسية الاقتصادية: أداة لإدارة العلاقات الدولية المعاصرة، دار المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٩)، ص ١١٢.

(٢) فيض الله تونا آيغون، العلاقات التركية العراقية وزيارة السوداني، (تقدير موقف ٢٦٨، مركز دراسات الشرق الأوسط (اورسام)، (انقرة، ٢٠٢٥) ص ٥ – ٧.

٣- **الدبلوماسية الاقتصادية التكاملية:** تركز على بناء علاقات اقتصادية عميقة ومستدامة تحقق مصالح مشتركة لجميع الأطراف، هدفها ليس الضغط أو الإغراء المؤقت، بل خلق حالة من الاعتماد المتبادل والازدهار المشترك التي تجعل التعاون هو الخيار العقلاني، ويمكن تحقيق هذا المستوى من الدبلوماسية بمجموعة إجراءات إستراتيجية كبيرة، مثل إنشاء التكتلات الاقتصادية الكبيرة -كما هو الحال- في الاتحاد الأوربي، أو عن طريق إنشاء اتفاقيات التجارة الحرة مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أو عن طريق المشاريع الإستراتيجية المشتركة -كما هو الحال- مع طريق الحرير الصيني[١]. في هذا الإطار أعلن رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عقب لقائهما في أنقرة ٢٠٢٣، عن إطلاق مشروع «طريق التنمية» وهو قناة برية لنقل البضائع والمنتجات النفطية تمتد من ميناء الفاو إلى آسيا و أوربا بعد أن ترتبط بشبكة السكك الحديدية التركية، ويضم المشروع طريقا بريا وخطوط سكك حديدية بطول ١٢٠٠ كيلومتر، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للمشروع، في تسهيل إجراءات عمليات التسويق والنقل، إذ ممكن أين يوفر عمليات نقل سريع بين البلدان العربية والعراق، ودول آسيا و أوربا، وسيحقق المشروع إيرادات مالية ضخمة للعراق، بعدّه ممرا تجاريا حيويا يربط الشرق بالغرب، وبالتقديرات الدولية سيجني العراق ما لا يقل عن (٤ – ٥) مليارات دولارات سنويا، وسيصبح العراق مركزا تجاريا رئيسيا، كما سينشئ على جانبي الخط مدنا صناعية وسكنية وترفيهية، وكذلك سيساهم في توفير نقل سريع للبضائع والنفط من تركيا إلى الخليج العربي، ويعزز الترابط التجاري والثقافي بين البلدان [٢].وكما أجرت الوفود الفنية العراقية عددا من الزيارات إلى تركيا لمناقشة المشروع مع الجانب التركي،

حظيت اتفاقية أطار التعاون في المياه اهتمام كبير؛ اذ يهدف الاتفاق الى تطوير سبل التفاهم والتعاون في قطاع المياه، على مبدأ المساواة والنوايا الحسنة وحسن الجوار، ووضع رؤية جديدة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية والاستثمارية للموارد المائية في العراق

(١) هدى عبدالمقصود، "دبلوماسية البنية التحتية كمحرك للتكامل الإقليمي: حالة مبادرة الحزام والطريق"، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ٢١٥، ٢٠١٩، القاهرة) ص ٤٥.

(٢) تقرير وزارة الخارجية العراقية عن طريق التنمية، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://mofa.gov.iq/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%87%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d8%ac%d9%8a%d8%a9/، وقت الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢٠.

وجاري التنسيق الدائم بين الجانبين لضمان ديمومة اللقاءات في هذا الصدد [١]. وعن طريق نشاط الدبلوماسية الاقتصادية مع تركيا، نرى قضية المياه حاضرة في الإجراءات والتفاهمات جميعها، فمن مجموعة اتفاقيات ومذكرات تفاهم الموقعة حظيت اتفاقية أطار التعاون في المياه اهتمام كبير؛ اذ يهدف الاتفاق الى تطوير سبل التفاهم والتعاون في قطاع المياه، على مبدأ المساواة والنوايا الحسنة وحسن الجوار، ووضع رؤية جديدة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية والاستثمارية للموارد المائية في العراق،واعتماد رؤية تهدف إلى تخصيص عادل ومنصف للمياه العابرة للحدود، ووضع رؤية لاستخدام المياه بطريقة رشيدة وفعالة، وكذلك يتضمن الاتفاق؛ التعاون عبر مشاريع مشتركة لتحسين إدارة المياه في حوضي دجلة والفرات، ودعوة شركات تركية للتعاون في البنى التحتية لمشاريع الري مثل؛ أنظمة وسدود حصاد المياه، وتبطين القنوات، ونصب محطات التصفية والتحلية، ومشاريع معالجة المياه. وتنفيذ مشاريع تبادل الخبرات واستخدام أنظمة وتقنيات الرّي الحديثة والمغلفة، فضلا عن أنه يستمر تنفيذ الاتفاق لـ ١٠ سنوات، ويمدد تلقائياً لسنة واحدة في كل مرة بعد اتفاق الطرفين[٢].

الخاتمة:

أزمة المياه بين العراق وتركيا لم تعد تقتصر على وجهات النظر في إدارة المياه أو التوصيف القانوني للمياه، بل أصبحت قضية وجود لكلا الطرفين، تحاول تركيا عن طريقها الضغط لتحقيق الأهداف العليا التي تطمح لها، ويحاول العراق تقديم المحفزات إلى تركيا من أجل ضمان الوصول إلى اتفاق يضمن حقوق ومصالح الطرفين، وعلى أساس ذلك تدخل الدبلوماسية الاقتصادية عن طريق أدواتها لتكون الصورة التي يستخدمونها البلدين بما يضمن مصالحهم، إذ حاولت تركيا الاستفادة من الأسواق العراقية في تصريف منتجاتها، وكذلك حركة النشاط الاقتصادي في الاستثمارات -خصوصا- في النقل والبنى التحتية والنفط والطاقة، مستغلة قضية المياه بمحاولات ضغط لتحقيق مكاسب اقتصادية، في المقابل يحاول العراق تقديم الوسائل الإغرائية والمشاريع المتكاملة مثل طريق التنمية لخلق حالة من التكامل والتشابك بالمصالح بما يسهم في تخفيف الإشكاليات العالقة بين الطرفين، وأهمها أزمة المياه.

(١) واثق السعدون، انضمام قطر والامارات الى مشروع طريق التنمية: الدوافع والمنافع، (دراسة تحليل ٣١٨، مركز دراسات الشرق الأوسط (اورسام)، (انقرة، ٢٠٢٤)، ص ٥ وما بعدها.

(٢) أبرز نقاط اتفاق إطار التعاون في مجال المياه، بين العراق وتركيا، وزارة الخارجية العراقية، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://mofa.gov.iq/ankara/?p=6772. وقت الزيارة ٢٠٢٥/٨/٢٣.

الاستنتاجات

١- تعد تركيا المستفيد الأكبر من استمرار الأزمات مع العراق، حيث تتعامل من موقع القوة بوصفها «فاعلا مؤثرا» وليس «طرفا متأثرا»، مما يمكنها من تحقيق مكاسب مطلقة عبر وسائل الضغط المستمرة، والوصول إلى درجة من التأثير في القرار العراقي- سواء كان اقتصاديا أم سياسيا- بما يخدم مصالحها.

٢- يسهم استمرار أزمة المياه في زيادة الاعتماد العراقي على تركيا لتأمين المواد الأساسية، مثل الخضراوات والمنتجات الغذائية والصناعية، والتي يعجز العراق عن إنتاجها محليا بسبب تبعات شح المياه وأزمة الكهرباء المرتبطة بها.

٣- تسعى تركيا لتحويل ملف المياه إلى ورقة ضغط اقتصادية، عبر تبني إستراتيجية مقايضة غير مباشرة تقوم على مبدأ «المياه مقابل النفط».

٤- على الرغم من امتلاك العراق موارد اقتصادية هائلة، إلا أنه يفتقر إلى سياسة دبلوماسية اقتصادية فاعلة وقادرة على توظيف تلك الموارد لتحسين علاقته مع تركيا، -وخصوصا- في الملفات الشائكة مثل أزمة المياه.

التوصيات

١- العمل على تنويع سلة الواردات العراقية عن طريق إيجاد بدائل متنوعة عن البضائع التركية، لتقليل درجة الاعتماد الأحادي عليها، وتعزيز الأمن الاقتصادي والتجاري للعراق.

٢- النهوض بالقطاعين الصناعي والزراعي عبر اعتماد سياسات واقعية وقابلة للتطبيق، تهدف إلى تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي في تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يحد من الاعتماد على الجوار الإقليمي وخاصة تركيا.

٣- صياغة إستراتيجية وطنية واضحة للتعامل مع أزمة المياه، تحدد المسارات التفاوضية مع الجانب التركي بناء على معايير قانونية دولية ثابتة، لضمان تلبية الحقوق المائية العراقية.

٤- استغلال العامل الاقتصادي (كقوة شرائية واستثمارية) كورقة ضغط في المفاوضات المائية، باستخدام أساليب المكافأة (الترغيب) أو الردع (الترهيب) لتحقيق مكاسب متوازنة لمصلحة العراق.

٥- السعي لتحقيق توازن إيجابي في الميزان التجاري لمصلحة العراق، عن طريق زيادة الصادرات وتقنين الواردات.

قائمة المصادر:

اولاً: المصادر العربية:

أ- الكتب العربية والمترجمة:

١- إبراهيم، علي قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، **(دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧)**

٢- البياتي، عباس حسن، متغيرات العلاقات العراقية الإقليمية ودولية، **(دار الرواق للنشر والتوزيع، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، الجزء الأول، بغداد، ٢٠٢٢)**

٣- حمود، محمد الحاج، سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣، **(بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٨،)**

٤- حميد، علي فارس، شحة المياه في العراق: حسابات غير منطقية وضغوطات مركبة، قبل ان يدركنا الظمأ: ازمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الأرض، اعداد وتحرير علي عبد الهادي المعموري، **(مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،٢٠٢٣)**

٥- الشامي، علي حسين، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات، **(دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٩)**

٦- عادل، حسن، ازمة المياه في العراق: رؤية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة، **(مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١)**

٧- كلاكش، وسام، الدبلوماسية الاقتصادية في زمة العولمة (الدار العربية للعلوم ناشرون، ط٢، بيروت، ٢٠٢١)

٨- المنشاوي، مصطفى، الدبلوماسية الاقتصادية: أداة لإدارة العلاقات الدولية المعاصرة، **(دار المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩)**

ب- المجلات والصحف:

١- آيغون، فيض الله تونا. العلاقات التركية العراقية وزيارة السوداني، **(تقدير موقف ٢٦٨، مركز دراسات الشرق الأوسط (اورسام)، انقرة، ٢٠٢٥)**

٢- تقرير استيرادات ٢٠٢٣، هيأه الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، **(مديرية إحصاءات التجارة، وزارة التخطيط العر اقية، بغداد، اب ٢٠٢٤)**

٣- دوني، بسام، الدبلوماسية الاقتصادية،**(بحث مقدم الى وزارة الصناعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٧)**

٤- السعدون، واثق، انضمام قطر والامارات الى مشروع طريق التنمية: الدوافع والمنافع، **(دراسة تحليل ٣١٨، مركز دراسات الشرق الأوسط (اورسام)، انقرة، ٢٠٢٤)**

٥- عبد المقصود، هدى، "دبلوماسية البنية التحتية كمحرك للتكامل الإقليمي: حالة مبادرة الحزام والطريق"، **(مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد٢١٥، ٢٠١٩، القاهرة)**

ج- المو اقع الالكترونية

١- أبرز نقاط اتفاق إطار التعاون في مجال المياه، بين العراق وتركيا، وزارة الخارجية العراقية، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://mofa.gov.iq/ankara/?p=6772.

٢- ارتفاع التبادل التجاري بين تركيا والعراق متجاوزا 20 مليار دولار،)قناة الجزيرة الإخبارية، 2021/8/2،(للمزيد ينظر الرابط الاتي ارتفاع التبادل التجاري بين تركيا والعراق متجاوزا 20 مليار دولار | اقتصاد | الجزيرة نت، وقت الزيارة 2025/1/5.

٣- تقرير وزارة الخارجية العراقية عن طريق التنمية، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://mofa.gov.iq/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%87%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d8%ac%d9%8a%d8%a9/، وقت الزيارة 2025/4/20.

٤- زيد اسليم، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا.. ما مدى تقدمها،)موقع أوراق تركيا، 2022/11/28،(للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://evrak.co/post/454/%82%D8%A7%D8%%84%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%D8%A7%D98%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%AA-%D8%A7%D984%D8%B9%-%86-%D8%A7%D9%8A%D9%A%D8%A9-%D8%A8%D988%82-%D9%D8%B1%D8%A7%D9، وقت الزيارة 2025/1/23.

٥- شركات تركية تتولى مشاريع بقيمة 35 مليار دولار في العراق، وكالة الاناضول التركية، 2025/5/28، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://www.aa.com.tr/84%d8%84-%d8%a7%d9%88%d9%84%d8%af%d9%ar/%d8%a7%d983%%8a%d8%a9/%d8%b4%d8%b1%d9%%b9%d8%b1%d8%a8%d98a%d8%a9-%d8%aa-%83%d9%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%b1%d985%d8%b4%d8%a7%d8%%89-%d9%84%d9%88%d9%%d8%aa%d935--85%d8%a9%8a%d9%82%d9%8a%d8%b9-%d8%a8%d9%b1%d984%d8%a-%88%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d8%af%d9%84%d9%85%d9%%d984%d8%b9%d8%b1%d8%a7%8a-%d8%a7%d9%81%d9%7%d8%b1-%d9d9%82%/3581707#، وقت الزيارة 2025/6/1.

٦- عدد مبيعات المساكن للأجانب حسب الجنسية، المعهد الاحصائي التركي، تقرير 2024، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://data.tuik.gov.tr/Kategori/GetKategori?p=insaat-ve-konut-116&dil=1.

٧- العراق يحتل المرتبة الاولى في السياحة العربية الى تركيا،)موقع شفق نيوز، 2025/2/25،(للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://www.shafaq.com/ar/%D8%A7%D982%D8%%

84%D8%B9%D%80%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%AA%D8%B5%D9
84-%D8%A7%8A%D8%AD%D8%AA%D9%82-%D9%8%B1%D8%A7%D9
%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%%D9
8A-%D8%A7%D9%81%D9%89-%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9
84%%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%
89-%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9
8A%D8%A7%83%D9%%D8%AA%D8%B1%D9%، وقت الزيارة 2025/2/28.

٨- القور، الطاهر، مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، **(المجلة الدولية للبحوث الاقتصادية والإدارية والقانونية (2017 ،(IREMLR،)** للمزيد ينظر الرابط الاتي https://revues.imist.ma/index.php/IREMLR/issue/view/719، وقت الزيارة 2025/6/6.

٩- وزير الخارجية يعلن عدد الشركات التركية العاملة بالعراق، وكالة بغداد اليوم الإخبارية، بغداد، 2023/8/22، للمزيد ينظر الرابط الاتي:
https://baghdadtoday.news/229363-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8
%A9-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D
9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B
9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D
82%html.8%B1%D8%A7%D9%، وقت الزيارة 2025/1/20.

ثانياً: المصادر الإنكليزية

1- A. Cegodajevs, and G. Pelnens, Economic Diplomacy in Theory and Practice, (Economic Diplomacy of The Beltic States, Lativian institute of Internation Affairs, Ebert Stiftiung, 2014)
2- O. M. Heijmans, Conseptualizing Economic Diplomacy, The crossrods of international relatives economics, (LPE and Diplomatic stuales, the Hague journal of Diplomacy, 2011)
3- Revel, C., Diplomatic économique multilatérale en Influence**, (revue geoeconomie edition Choiseul، 2010/2011 hiver)**